الفصل الثاني

القسم الأول: الأسس

أصول سياسة الدولة

فن، وعلم، ووهْم حكم 2,4 من بلايين البشر

في أثناء زياراتي السنوية لأسرتي مع والدي في نيودلهي، لا بد أن تأتي اللحظة التي لا تتغير حين سيتنهد والدي عميقاً، ويلتفت إليّ ويبدأ محادثة عن "مشاحنات المحكمة" المروعة له. فمحاكم الهند العالية، وهي أعلى هيئات قضائية في الولايات الفردية، توجد في حالة أزمة دائمة. ويكون معظم المواطنين الهنود مصابين بالذُّهان الهُذائي بشأن مشاحنات المحكمة، وسوف يتحملون قدراً كبيراً من الإزعاج لتجنب المقاضاة، بما في ذلك أيضاً حين يكونون بوضوح في جانب الحق من القانون.

ليس أبي من هذا الرأي. إنه رجل صادق، وهو يؤمن أن العدالة ممكنة في كل المحاكم، حتى في محاكم الهند العالية. وحين اتهم بجريمة سخيفة، لم يلجأ إلى الرشوة أو يطلب أن يُرفَض النظر في قضيته من قبل سلطة أعلى، على الرغم من أن الارتباطات الاجتماعية له جعلت أياً من الخيارين ممكناً. لقد اختار أن يترك العملية المناسبة تعمل إلى أن تنتهي.

في شهر كانون الأول/ديسمبر 1997 كان يقود سيارته نزولاً نحو طريق خروج قصير، يسمح بالوصول إلى طريق سريع، بالقرب من بوابات مصنع في فريدأباد، وهي بلدة بالقرب من نيودلهي. جاءت مركبة ثلاثية العجلات إلى جانب سيارته. وهذه المركبة الثلاثية العجلات أكبر من الدراجة النارية وأصغر من سيارة صغيرة الحجم. والمركبة الثلاثية النموذجية تكون محملة حملاً مفرطاً بالبضائع الصناعية أو بالطعام، وتحمل عدداً يصل إلى ستة ركاب محشورين معاً. وفي حالة والدي حاولت المركبة الثلاثية

العجلات أن تتجاوز سيارته وانقلبت في هذه العملية. واحد من ركابها أصيب بكسور متعددة. ولم تتلامس المركبة الثلاثية في أي وقت مع سيارة والدي.

الطرف المصاب رفع شكوى ضد والدي، وحكومة الهند رفعت ضده دعوى أخرى. ورُدّت القضية الأولى في غضون شهرين، وانتهت بقيام التأمين بدفع أربعين ألف روبية للشخص المصاب (وهي ما يعادل تقريباً ألف دولار). وعللت الحكومة دعواها كما يلي: نظراً إلى أن والدي، مالك السيارة، كان في "المركبة الأعلى" درجة ومركبة الطرف الآخر أكثر "عرضة" للإصابة، ونظراً إلى أن والدي لم يصب بأذى في حين أصيب الشخص الآخر بأذى، كان مالك السيارة في ذاته مسؤولاً عن الغلطة مستحقاً للّوم. هذا التعليل الغريب جداً كان البداية فقط لأوديسة فرانز كافكية عبر النظام: عشرون جلسة من إجراءات الاستماع في المحكمة يفصل بين كل منها أربعة أشهر إلى ستة أشهر، وكل استماع منها يستلزم ساعات من الانتظار الذي لا طائل فيه.

رافقت والدي في جلسة واحدة من إجراءات الاستماع هذه، وكانت قد عقدت في غرفة المحكمة في الطابق الثاني من مبنى متهدم مهمل. وكان المدّعون والمدّعى عليهم في سلسلة من القضايا ينتظرون في الخارج، وفي الغالب طوال ساعات مستمرة بلا انقطاع، وذلك نظراً إلى أنه لم يكن هناك جدول من أجل تحديد الوقت الذي قد تسمع فيه قضية معينة. ولا توجد مقاعد ولا تتوافر منشآت للحمامات. وحين أعلن عن الوقت المخصص لنا، كان يجب علينا أن نتعارك مع من حولنا للبحث عن محامينا، ونأمل أن يكون على مرمى السمع منا، وإلا فسوف نوضع في القائمة بصفة "أخفق في المثول" أمام المحكمة. وفي قضية والدي، أدرجت اثنتي عشرة مرة من مجموع عشرين مرة من المثول أمام المحكمة، أدرجت بصفة "لم يحضر الشاهد، ولذلك يؤجل الاستماع إلى تاريخ آخر". ونتج عن ذلك نقاش مطول حول التاريخ الذي يمكن أن يكون فيه الموعد. وفي نهاية المطاف، سجلت شهادة من ضابط في الشرطة، ومن مسؤول في مستشفى، ومن ميكانيكي سيارات ليشهد أن السيارة كانت خالية من الخلل. وأخذت شهادة أيضاً من شخص واحد كان في المركبة الثلاثية العجلات المحملة تحميلاً مفرطاً. واستغرقت القضية ثمانية أعوام لحل مشاحنات والدي في المحكمة في تبرئة سريعة موجزة.

تمثل حالة والدي حدثاً شائعاً في المحاكم العالية، فمئات من القضايا المساوية في غرابتها تسمع في المحاكم يومياً. ونستطيع أن نعترف بالفضل لمحكمة الهند العليا، وهي أعلى هيئة قضائية في البلد؛ لأنها تحكم بإنصاف، بل هي من حين إلى آخر تكبح تجاوزات الهيئة التشريعية الهندية. ولكن الدولة في مجملها لم تجعل الهيئة القضائية كفأة.

في كل وقت أكون فيه في نيودلهي، أزور البرلمان، مكان الهيئة التشريعية. وأقول لابنتي ولابني: "انظرا إلى ذلك السانساد بهافان". وأشير إلى مبنى ضخم، من حجر رملي أحمر، مستدير يعود تاريخه إلى العشرينيات من 1920، وقد أبدع فيما مضى ليكون دليلاً على القوة الإمبراطورية البريطانية. لقد صار هذا المبنى علامة على استقلال الهند حين ألقى نهرو خطابه "موعد مع القدر" هناك في منتصف الليل من 15 من شهر آب/أغسطس في عام 1947، حين سلم البريطانيون رسمياً السلطة إلى الشعب الهندي.

وتسأل ابنتي المولودة في أمريكا: "مثل الرابع من تموز/يوليو؟ هل هناك ألعاب نارية؟".

وأنا أقول لها: "لا ألعاب نارية، ولكن الكثير من الكلام الناري".

الهنود شرسون في التزامهم بالديمقراطية، ولكنهم لا يعرفون دائماً مايفعلون بالتزامهم. والديمقراطية الهندية مازالت أشد اختلالاً في عملها من أن تفي بالوعد الذي وعده المثاليون من عصر نهرو.

في سانساد بهافان، وعلى أي جانب من القاعة المركزية التي خطب منها نهرو، هناك قاعتان إضافيتان: إحداهما تضم مجلس الهند الأعلى من البرلمان: راجيا سابها، الذي ينتخب أعضاؤه البالغ عددهم 250 عضواً من مجالس التشريع لكل ولاية هندية مفردة. والمجالس الأخرى، وهي المجلس الأدنى من البرلمان، أو لوك سابها، فتضم 522 من الممثلين الذين ينتخبون مباشرة [1]. والعمل الحقيقي موجود في لوك سابها، المجلس الأدنى. على الرغم من أن مشروعات القوانين تقترح، وتناقش، وتتخذ بها القرارات، ويصوت عليها في كلا المجلسين، يستطيع لوك سابها أن يقرر أولويات الميزانية.

ومن سوء الطالع، أن مكان اللقاء هذا الذي قصد به أن يكون مكاناً للديمقراطية الفعالة، يكون في الغالب مشهداً للفوضى. فعلى سبيل المثال، في 25 آب/أغسطس في عام 2006،

اتهم عضو معارض من مجلس لوك سابها وزيراً للسكك الحديدية في مجلس الوزراء، وهو لالو براساد ياداف، اتهمه باستغلال بعض الحوادث المأساوية لأسباب سياسية تتعلق بأفراد محرومين من أفراد المجتمع. وكان صهر ياداف عضواً أيضاً في المجلس الأدنى، فاندفع بقوة نحو موجِّه الاتهام. تم تحديد حركتهم العضوين وأنصارهما وكبحهم مادياً. ووصلت هيئة "ترقب واحرس" في قوة وأحاطت ببئر المصعد والسلم في لوك سابها وعزلته وطوقته. وأما رئيس المجلس الأدنى فقد أجل الإجراءات حين أدرك أنه غير قادر على ضبط آداب التصرف[2].

مثل هذه الحيل الخداعية ليست نادرة. ففي نقاط منخفضة إلى درجة كبيرة كان أعضاء البرلمان يعرفون بقذف أحذيتهم على خصومهم؛ للتعبير عن عدم الموافقة. ومن المألوف إطلاق أصوات صفير الاستهجان، والامتناع عن المشاركة، والاعتصام ورفض الخروج، ومغادرة الاجتماعات والإضراب. هذه الإساءة لاستعمال الإجراءات البرلمانية توقف النقاش المليء بالمعنى، وتشل هيئة الهند التشريعية فيما يشبه المسلسلات التلفازية السخيفة التي ترعاها شركات الصابون. وعلى الرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية قد تأسست، لم يبذل جهد شامل لتحسين كفاءة الحكومة التي قصد منها أن تفي بوعود تلك الإصلاحات. وفي سعيهم وراء السلطة أهدر قادة الهند المنتخبون ديمقراطياً موارد البلد. بل إن ما هو أشد إثارة للمخاوف، هو أن هذه الفوضى تعكس تجريم العملية السياسية للحكومة. وبحسب بعض التقديرات في الانتخابات العامة في عام 2004 كان لربع أعضاء برلمان الهند المنتخبين تقريباً سجلات إجرامية [3]. وهنا يثوي العَرَض الذي يكشف أكثر ما يكشف حدود الديمقراطية الهندية: في انتخابات حرة ومنصفة، فعلاً، يُثنى على هيئة انتخابات الهند بشكل متكرر وملائم بوصفها هيئة "نظيفة"، ويقوم جمهور الناخبين المؤهلين بشكل روتيني بوضع أشخاص بغيضين أخلاقياً في المنصب، وبهذا فهم يعززون معيار عدم المسؤولية والمحاسبة.

قارن فوضى سانساد بهافان مع الإجماع والنظام الواضحين في قاعة الشعب الكبرى في بيجين، المبنى الذي يضم أعلى هيئة تشريعية في الصين، وهي المجلس الوطني للشعب.

في قاعة الاجتماعات هذه التي تتسع لعشرة آلاف مقعد، والتي كانت قد بنيت في عشرة شهور فقط على أيدي متطوعين في 1958–1959، يسود الانسجام. ومن الأسباب التي من أجلها يجتمع المجلس الوطني للشعب في القاعة الكبرى أسباب تتصل بتعديل الدستور الصيني، وسن قوانين أساسية للدولة، وانتخاب الأشخاص القادة لأعلى أجهزة دولة الصين. وبدلاً من رمي الأحذية، يرى المرء هنا مجلساً منظماً لنواب المجلس الوطني للشعب، وجميعهم يلبسون (ومن جملتهم النساء) بزات سوداء. ومعظم قرارات الخطط السياسية الكبيرة في الصين تصدر هنا بعد الموافقة عليها بالإجماع عملياً. وذلك بخلاف الهند التي تعترض فيها أحزاب المعارضة على التشريع بشكل روتيني، ومن جملته أيضاً مشروعات قوانين كان يمكن لأحزاب المعارضة أن تصدرها لو كانت في السلطة، وأعضاء المجلس الوطني للشعب لا يصوتون بأي انشقاق معارض. ولكن مع قلة وجود الانشقاق المعارض المسموع للمجلس الوطني للشعب ووفرة دعمه المنسق لجدول أعماله، لا يستطيع المجلس الوطني للشعب، بخلاف لوك سابها في الهند، الدخول في حوار ذي معنى.

ما تراه في الصين ليس هو ما تحصل عليه. فخلف النظام في هذه القاعة الكبيرة للشعب، يوجد فعلاً الحوار والنقاش، بل تحدث تذمرات الانشقاق المعارض أيضاً، ولكنها تحدث داخل الحزب الشيوعي فقط، معزولة عن التعرض للانتباه العام والبث في الإعلام. فالتنافس والانشقاق الفئوي داخل الحزب في الحقيقة يدفعان إلى الحكم أفضل أصحاب الأهليات العليا، وهو نظام يتسرب فيه إلى القمة أفضل القادة وألمعهم. التنافس مع الحزب بوصفه مؤسسة هو ما لا يتسامح به الحزب. وبعدم كشف الحزب الشيوعي الصيني الغسيل الوسخ أمام انتباه الجمهور العام والإعلام وجّه الحزبُ الصينَ بنجاح من الشيوعية إلى اقتصاد سوق اشتراكي طوال الثلاثين سنة الماضية. وفي مقابل الاحتكار المفروض على السلطة، يَعِدُ الحزب الشيوعي الصيني بحسن الحال المادي، ويفي بذلك إلى حد كبير.

ونظراً إلى أن المواطن الصيني المتوسط قد صار أغنى، فقد ضم الحزب الشيوعي الصيني عدداً كبيراً أوسع من الأعضاء، ومن جملتهم رجال أعمال مستثمرون من

القطاع الخاص. وهذه شعوذة إيديولوجية مذهلة لكيان مكرس اسمياً للشيوعية. وتبقى الأسئلة المفتوحة هي: هل يستطيع الحزب الشيوعي الصيني أن يستمر في الملاءمة بين كل من عضويته المتوسعة باطراد وتنوع المطالب والطموحات المصاحبة لذلك التوسع؟ وهل يستطيع أن يقبل احتجاجات أولئك الذين تركوا في الخلف في مجتمع يعاني من التفاوتات الضخمة.

التعلم من الآخرين

في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006 زرت معهد الحزب في شانغهاي، ويسمى أيضاً معهد الإدارة في شانغهاي، ويقع في شانغهاي الجنوبية الغربية، وذلك لأنني كنت مهتماً في رؤية الكيفية التي يتدرب فيها رسمياً أفراد الحزب. وكنت أرغب في أن أتعلم عن الجو الفكري العام وعن التفكير داخل الحزب. كان المعهد قد تأسس في شهر حزيران/يونيو 1949 بهدف تدريب الموظفين المدنيين من المستوى المتوسط والعالي، ومعهد الحزب في شانغهاي يأتي ثانياً للمدرسة في بيجين فقط في التسلسل الهرمي لمعاهد تدريب الحزب الشيوعي الصيني.

محيط حرم المعهد يشبه معهداً أكاديمياً حسن التأسيس أو محيطَ خزان فكري في الغرب. وهناك استعجال للنشاط، مع وجود قاعات محاضرات محددة تحديداً حسناً ومناطق من المعتكفات والغرف الصغيرة للمؤتمرات. وبالإضافة إلى تقديم حاجات التدريب اللازمة لمسؤولي الحزب، وتعمل المدرسة بصفة معهد تعليمي نظامي من الدرجة الثالثة للطلاب المحليين. مَرّ عبر هذا الحرم عشرة آلاف طالب في كل عام بين عامي 2003 و2006، وكانت قدرة المعهد على تأمين المهاجع قد مدت إلى أقصى حدها. كان بعض الطلاب هناك لأن الحكومة أمرت بإجراء أنواع معينة من التدريب للمسؤولين الذين يترقون إلى الأعلى في التسلسل الهرمي. وكان طلاب آخرون يريدون أن يحضروا دورات تنشيطية، أو أن يدرسوا موضوعات بعينها، مثل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، أو أن يحضروا برامج قصيرة مبتكرة استجابة لطلبات الطلاب. وعلى سبيل المثال، كان هناك برنامج عن حماية البيئة مجهزاً بالموظفين في معادلة +2س، أي عضو

هيئـة تدريس واحـد من المدرسـة، وعضو واحد من الحـزب من خـارج المدرسة، وباقي المعادلـة +س يشـير إلى التمثيل المشارك من العمل البيئي الوظيفي في المدينة التي عبرت عن الاهتمام بالمشروع، وستمول دخول الطلاب في البرنامج ومتابعته.

وتكون لـدي الانطباع بأن مدربي الحزب الشيوعي الصينـي كانوا مناصرين لدراسة الأفكار، ومن جملتها الأفكار التي يعارضونها. إن مبادئ اقتصاد السوق الحر ومعتقدات الدستـور الأمريكي وبيـان حقوق الإنسان قدمت بوصفها أفـكاراً هي، وإن كانت موسومة بأنهـا مختلفة عـن التفكير الصيني، أفكار مفيدة مع ذلك. بل لقـد دعيتُ، وأنا أكاديمي مـن قاعدة غربية للرأسمالية، للمحاضـرة عن أي موضوع. وهذه أمثلة تعبر عن الانفتاح الجديـد للحـزب. وقد كان جـون ثورنتون، رئيس مجلـس الإدارة السابق لبنـك استثمار الشرائـح الزرقاء غولدن ساخس، كان يحاضر في أعضـاء الحزب الشيوعي الصيني في بيجين طوال سنوات عدة عن أسواق السندات والأوراق المالية ومعدلات الفائدة. وقد أرسل معهد الحزب في شانغهاي بعثات إلى مدرسة كيندي للحكومة في هارفارد لاستيعاب أفكار تربويـة جديـدة، مثل برنامج البحث الـذي يوضع فيه الأفراد الذيـن يمتلكون الإمكانات العاليـة في جماعـات للتفكـير بطريقـة العصف الذهنـي في مبادرات مـن أجل معالجة المشكلات.

سألـت الأستـاذ الدكتور لـو، وهو أكاديمـي عالي المرتبـة ومستشار لـكل من حكومة شانغهـاي وبكين، ورجل كريم الأخلاق يصف عمله بأنه تقديم المدخلات إلى إستراتيجية المـوارد البشرية في الحزب: ما الأصول، التي كان يراها، لالتزام الحزب ببرنامج تدريب يعرضـ الطلاب فيـه إلى طيف مـن الأفـكار؟ واستجابة لذلـك أورد الأستاذ لـو أهمية سياسيـة الباب المفتوح، وهي "التعلم مـن الآخرين"، التي اعتنقتها الصين في عهد دينغ هيسيـاو بنغ. وفي الحقيقة، حين زار دينـغ سنغافورة في عام 1978 شاهد التحول الجدير بالملاحظة في البلد من اللاشيء إلى اقتصاد مزدهر. وقابل دينغ السيد لي كوان يو، وهو الشخصـ الذي ارتبـط اسمه مع صعود سنغافورة أكبر ارتباط، وأكد السيد لي لدينغ أنه إذا كانت سنغافورة قد استطاعت أن تسير قدماً بوصفها "نسل الفلاحين الأميين الذين

لا يملكون أرضاً" فإن من المؤكد أن الصين تستطيع ذلك على نحو مساو جيد بوصفها "ذرية العلماء، ونخب الثقافة، ومثقفي الأدب"[4]. وفي شهر حزيران/يونيو اللاحق عينت الصين الدكتور غوه كينغ سوي، وزير المال والدفاع السابق في سنغافورة ليشرف على تنمية أول المناطق الاقتصادية الأربع الخاصة في أرض الصين الرئيسة، وبهذا تستعير نموذج الاستثمار الأجنبي في سنغافورة.

وأشار الأستاذ لو بسرعة إلى عامل مهم آخر يحفز الصين إلى تعريض الطلاب لطيف من الأفكار وهو: العار. لماذا تراجع مجتمعهم، بعد أن كان فيما مضى مهيمناً على مسرح العالم؟

حوار مُعلِم

في الوقت الذي تكون فيه عوامل التغيير في الصين، وهي مدارس مثل معهد الحزب في شانغهاي، تأتي نظراؤها تحت سيطرة الحكومة، في الهند على الأرجح من المجتمع المدني أو من القطاع الخاص.

وعلى سبيل المثال، خدمة البحث البرلمانية مبادرة بحث مستقلة غير ربحية أسسها سي. في. مادهوكار[5]. وقبل إطلاق خدمة البحث البرلمانية قضى سي. في. مادهوكار عشرة شهور في مدرسة كيندي للحكومة في هارفارد، وقضى سنة في البنك الدولي. وقد أخبرني حول أصول خدمة البحث البرلمانية:

لاحظت أن حوارات الانتخابات في الولايات المتحدة تثير عادة عدداً من القضايا النقدية الحاسمة. وفي رحلة طيران عائدة إلى الهند في تشرين الأول/أكتوبر 2002، شاهدت شريطاً قصيراً من حوار عن انتخابات للدولة ستجرى قريباً في الهند. وكان الحوار خالياً من أي إشارات ذات معنى، لا إلى الأداء ولا إلى الخطط السياسية. كانت المقارنة لافتة للنظر. وكانت رحلة الطيران تلك مقلقة، ويحتمل أنها كانت مغيرة للحياة بالنسبة إليّ. وأردت أن أجد طريقة "لوضع إطار للحوار" في الانتخابات. من ذلك التفكير الأول، تطورت الفكرة تدريجياً إلى خدمة البحث البرلمانية[6].

وتهدف خدمة البحث البرلمانية بشكل طموح إلى تغيير طبيعة المحادثة بين قادة الهند والسكان الذين يزعمون أنهم يقودونهم. يعتمد هذا الحوار على النقاش العام المطلع على المعلومات والذكي. ويناقش الحائز على جازة نوبل أمارتايا سن في كتابه (الهند المجادلة)، أن هذا هو جوهر الديمقراطية. وبحسب ما يقول سن، لم يكن الإغريق يملكون أي احتكار على فكرة الديمقراطية. كان التعبير بالخطاب جزءاً من الارتباطات البوذية (سانغا) وفي بلاط الإمبراطور المغولي أكبر، كانت طريق العقل (راهي أكال) جزءاً من مملكة هذا الإمبراطور[7].

يتحدث مادهوكار بشكل عاطفي عن محدوديات المحادثة الموجودة بين المواطنين وبين ممثليهم المنتخبين. ويتكون التفاعل في الغالب من ناخبين يعطون وحسب عضو البرلمان قوائم من الطلبات، تقدم السياسي بوصفه "المزود بالطعام وبضرورات الحياة الأخرى" ولذلك فهو مهيمن على المواطنين. مادهوكار شرح لي العلاقة:

إنها ليست عن السجل التشريعي لأي مرشح، أو هل أدى وظيفته على نحو مسؤول في البرلمان؟ ولا يبدو كذلك مُهماً أن المرشح يملك سجلاً إجرامياً. إن العلاقة حول ما الذي فعله هذا الشخص لك، ولطبقتك، ولشارعك، ولجوارك؟ أحصل لك على رقم هاتف؟ مصرف مياهك نظيف؟ حصل لك على تذاكر قطار؟ حصل على وظيفة لواحد في عائلتك؟ العملية السياسية الحكومية شخصية جداً ومحلية.

ليس من غير المألوف بالنسبة إلى شخص ما أن يمشي داخلاً إلى بيت عضو برلمان محلي ويقول: "زوجتي مريضة وأنا أحتاج إلى بعض المال لآخذها إلى المستشفى" أو "ابنتي تتزوج وأنا أحتاج إلى بعض المال". وفي حالات كثيرة يخرج عضو البرلمان المال من جيبه ويعطيه إلى الزوجة المريضة أو لزواج الابنة. هذا هو الموقف العقلي الإقطاعي. ويصير السياسي هذا الشخص المطلق القوة الذي يستطيع أن يجعل الأشياء تحدث، ويعزز نظام الرعوية. ويعتقد الهندي المتوسط، "طالما أنه قادر على معالجة اهتماماتي المباشرة، فسوف أصوت له بدلاً من شخص ما لا يلتفت إلى الدائرة الانتخابية بعد أن تنتهي الانتخابات".

القضايا المجردة مثل طبيعة الحكم هي تماماً على مثل ذلك مجردة.

وزيادة على ذلك، فالمتعلمون والأغنياء يختارون ألا يدخلوا في المناقشة مطلقاً واحتمال تصويتهم احتمال أقل. وهذا التهكم والاستخفاف ناشئ من النفور من العملية الحكومية السياسية. وحين ذكّرت أنا مادهوكار أن 25 % من أعضاء البرلمان لهم سجلات إجرامية قال: "دعني أخبرك، بأنك لو قدمت هذا الرقم، ما صدقك الناس حتى الشخص المتعلم المتوسط منهم. فهم يعتقدون أن الأرقام أعلى من مجرد 25%. وعلى مثل هذا الحال هو فقدان التصديق والثقة لدى الهندي المتوسط المتعلم نحو السياسيين". ويقترح آخرون الحذر في تحويل هذا الرقم إلى كمية، لأنه قد يضم كذلك أناساً لديهم قضايا مرفوعة ضدهم، وهي مازالت في المقاضاة المستمرة بلا نهاية. وعلى كل حال، فالذين ينازعون في انتشار وسيلة الارتباط بين الطبقات الغنية جداً وبين السياسيين قلة. ويسأل مادهوكار كيف يستطيع المرء أن يتوقع غير ذلك؟.

حدود الصرف على الانتخابات مازالت محكومة بقوانين قديمة في الهند. ويعرف كل شخص أن عليك أن تصرف الكثير من المال لتربح الانتخابات، وأنه ليس من القانوني أن تصرف ذلك المبلغ الكبير من المال. ولذلك يجب عليك أن تكون قادراً على حشد الموارد من الناس الذين يستطيعون أن يعطوك المال النقدي غير الداخل في الحساب، وهو هذا المكان الذي تبدأ فيه المشكلة. وفي الحقيقة، فحصت لجنة تعود إلى عام 1993 الرابطة بين السياسيين والمجرمين، ووجدت ضغطاً ضخماً يضعه القادة السياسيون لغرض التباطؤ حين يجري التحقيق مع المجرمين، أو رفع الدعوى ضدهم.

يبلغ عدد الناخبين في دائرة الانتخابات المتوسطة لعضو برلمان ما يقارب مليونين من المقيمين في الدائرة، وهو تقريباً ثلاثة أضعاف عددهم في دائرة عضو في مجلس النواب الأمريكي. ومع ذلك، فإن حد الصرف على الانتخابات لعضو برلمان هندي هو 2,4 من ملايين الروبيات التافهة (55,000 دولار تقريباً). حتى المحكمة العليا سمت حد الصرف على الانتخابات باسم "غسول للعين" لإخفاء حقائق الموقف، وقالت: إن القانون الذي أسّس لهذا الحد: "قد توقف عن أن يكون ولو ورقة تين تستر الحقيقة الواقعة" [8].

ترى خدمة البحث البرلمانية أن دورها الأول هو إعطاء السياسيين القدرة على الوصول إلى معلومات موثوقة تدعو إليها الحاجة من أجل خوض حوار مفعم بالمعنى. ويشرح مادهوكار المهمة الضخمة التي يواجهها: "يحاول فريقنا الصغير من المحللين أن يحقق الدور المشابه للدور الذي تحققه خدمة البحث لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهي ممولة اتحادياً، وتساوي تقريباً خمس مئة شخص، وتحقق دورها بتقديم مدخلات لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي. نحن نقدم الحقائق والتحليل لأعضاء البرلمان ولمستفيدين آخرين؛ ليخوضوا الحوارات في البرلمان وهم أفضل إحاطة بالمعلومات. نحن لا نقدم أي توصيات، ولكننا نرى دورنا دوراً شارحاً".

وعلى سبيل المثال، فقد قامت خدمة البحث البرلماني، في الربع الثاني من عام 2006، بإعداد إيجازات من خمس صفحات عن ثلاثة مشروعات قوانين يتوقع مناقشتها في البرلمان. وتنوعت الموضوعات من منع العنف الطائفي إلى الحقوق في الغابة للمحرومين من "قبائل الهند المدرجة في الجدول"* إلى صيانة التنوع في بذور الهند وغلاتها. وأخبرني مادهوكار: "نحن، بمعنى من المعاني، مثل أعضاء هيئة الموظفين الشخصيين لمجلس الشيوخ الأمريكي. فليس كل أعضاء البرلمان قادرين على أن يكونوا خبراء في كل الموضوعات".

كانت خدمة البحث البرلمانية حتى الآن مبادرة استباقية. وهي تترقب القضايا التي سوف يناقشها البرلمان على الأرجح، وتتتبع الخدمة نجاحها عن طريق قياس استخدام أعضاء البرلمان لخدماتها، وتتنبأ بأنواع الطلبات التي بدأت تعرض نفسها من الأحزاب السياسية المختلفة. وكان ما يبث التشجيع للصورة غير الحزبية للخدمة، هو أن الطلبات تأتي من الطيف السياسي كله. بعض الإيجازات التي كتبها الفريق مؤخراً تدور حول موضوعات مثل الانتحار بين الفلاحين في الهند الريفية، والإرهاب في الهند في العقد الماضي، والصفقة الهندية الأمريكية النووية. وأعطاني مادهوكار أمثلة أخرى:

* يعترف الدستور الهندي بقائمة من 645 قبيلة مدرجة في جدول يشير إلى الشعوب الأهلية المحلية الأولى القديمة ويقر لها الدستور بمكانة يحفظها لها التشريع الوطني (المترجم).

حين اقترب في البرلمان، مؤخراً، مشروع قانون يناقش المشتقات المالية، كان لدينا عضو من البرلمان يدعونا في الساعة 10 مساء، في الليلة السابقة للحوار لمساعدته على فهم المشتقات المالية. أو خذ الحالة التي زادت فيها الحكومة أسعار البترول، فقد دعا حزب سياسي كبير خدمة البحث البرلمانية في وقت متأخر في مساء يوم أحد وطلب خلفية عن زيادات أسعار الوقود في العقد الماضي، وجذورها وآثارها، قبل أن يقرر الحزب موقفه العام في القضية. إن هذه اللحظات هي التي تجعلنا نشعر بأننا نضيف قيمة إلى طبيعة الحوار، ومن حسن الحظ لنا، أن المزيد والمزيد من أعضاء البرلمان من كل خطوط الأحزاب يدعوننا لإعطاء مدخلات.

ربما كان أقصى ثناء على مادهوكار هو دعوة للتحدث جاءت من الجارة باكستان، فهي بكل تأكيد جهد مخلص لرفع نوعية المحادثة المشابهة هناك.

تواجه خدمة البحث البرلماني تحديات عديدة، وأول تحدٍّ هو الزمن اللازم لتغيير السلوك. المطلوب حدوث تحول عميق بالنسبة إلى السياسيين لينبذوا الافتراض بأنهم سادة الكون ويعتنقوا الحوار القائم على أرضية من المعلومات المتخصصة. وبطريقة مماثلة، يحتاج أعضاء البرلمان إلى أن يبدؤوا اعتبار أنفسهم خاضعين للمحاسبة، بدلًا من رمي كل صوت كاستعراض للأيادي، وهو غير موثق في السجلات البرلمانية. وللمساعدة على وضع هذه التغييرات في حيز الوجود، يجب على خدمة البحث البرلمانية أن تكون قابلة للحياة لمدة زمنية طويلة. المنح المقدمة من مؤسسة فورد هي التي أطلقت خدمة البحث البرلمانية. ولكن الخدمة تحتاج إلى نموذج تمويل قابل للعمل بالنسبة إلى المستقبل، مع وجود منتفعين متنوعين يدفعون ما يكفي لخدمات المنظمة ليسمح لها ذلك في أن تستمر في الاستثمار في البحث ذي العلاقة من دون المساومة على استقلالها ونزاهتها. ومن بين القضايا التي تجابه خدمة البحث البرلمانية هذه التساؤلات: هل تتخصص الخدمة في موضوعات معينة؟ أتحدد نفسها بالبرلمان أم تمد آفاقها لتشمل مجالس الدولة؟

obeikandi.com

مسارب التاريخ

أعلـن ماوتسي تونج، وهو يقف في ميدان تيانانمين أمام البوابة السماوية في 1 من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1949، أن "الشعب الصيني قد انتصب واقفاً". وقبل أقل من عامـين، عمل جواهر لال نهرو عمل القابلة لمولد الهنـد. فحين دقت الساعة منتصف الليل في 15 آب/أغسطـس من عام 1947، نفخ متحمس وحيد غير معروف في المجلس التأسيسي للهنـد في الصَّدَفَـة وهـي دعوة تقليديـة للآلهة في المعبـد الهندوسي، وأعلـن نهرو: "منذ سنـوات طويلة ضربنا موعداً مع القدر، وحان الآن الوقـت الذي نفي فيه بعهدنا، لا بأكمله أو بالمقياس الكامـل، ولكن على نحو أساسي جداً". وهكذا عـاد ثلث الإنسانية، فدخل إلى الكيان السياسي في العالم، لأول مرة في قرون عدة، بناء على شروطه الخاصة.

كيـف وصلت الحكومتان الصينية والهندية إلى حيث هما اليوم؟ ما التركة التي يرثها كل بلد ويحملها على كاهله وهو ينفتح إلى القرن الحادي والعشرين؟ وعلى الرغم من أن هـذا الكتاب يركز دراستـه في السنوات الأولى من الألفية الجديـدة، تتطلب أسئلته التي يطرحها إلقاء نظرة إلى الخلف على القصة التي تروي كيف دخل كل من البلدين العصر الحديث وعلى الاختيارات اللاحقة التي بادرت بها دعوات النفير التي أطلقها ماو ونهرو. إن المَحْرَكـين اللذين سـار عليهما الصين والهند في النصف الثـاني من القرن العشرين للوصـول إلى غاياتهما الخاصة بكل منهما والمختلفة جداً، إن هذين المحركين هما دراسة في الاختلافـات، بـل في الاختلافات نفسها التي يجب على كل منهما أن يفهمها عن الآخر إذا كانا كلاهما سيعمقان علاقتهما من أجل الحوارات الثنائية في المستقبل.

الصين: الوعد ومخاطر حكم التسلسل الهرمي

استخـدم الصينيـون، مـن الناحيـة التقليدية، الطقوس ليحققوا مثلهـم الأعلى في الانسجـام. فالطقوس تضمن أن يفعل الناس ما يفترض فيهم أن يفعلوه، على نحو يمكن التنبـؤ بـه. أما القوانين، في المقابـل، فقد أنشأت اللجوء إلى الحيـل والخداع؛ لأن الناس وجـدوا طرقاً للالتفاف حول هذه القوانين، وكان يقصد بالقوانين أن تكون للأوقات التي تنهار فيها الطقوس، ويتوقف العمل بها.

نشأ التوكيد على الطقوس مع كونفوشيوس (551–479 قبل عصر المسيح)، وهذا أمر مفتوح للمناقشة. ويستطيع المرء أن يتأمل في أن هذا البحث عن الاستقرار نفسه كان رد فعل على حقبة من الاضطراب الذي لا يكاد يصدق في زمان كان كونفوشيوس يدعو فيه إلى آرائه[9]. وتوقيع بصمات بعض هذه الطقوس يمكن اليوم رؤيته وإدراكه. فالطقوس محددة بمكانة المرء الاجتماعية في التسلسل الهرمي في الحياة، فليس للمرء أي حق في استئناف أي قرار صدر من شخص أعلى منه مركزاً في التسلسل الهرمي[10]. ولكن مكانة المرء الاجتماعية في الحياة وكان هذا هو التجديد الثوري لكونفوشيوس ليست عملاً مخصصاً بمولد الشخص، ولكنها نتيجة للجدارة واللياقة الأخلاقية التي يستطيع المرء الطموح إليها والحصول عليها. والبيروقراطيون العلماء الذين أداروا الصين طوال آلاف السنين صعدوا من البحث عن مثل هذه اللياقة الشخصية التي قادت، بدورها، إلى مواقع التأثير. وأمرُ ماو المكتوب الموافق عليه عموماً بلا تحدٍّ في جمهورية الصين الشعبية كان قريباً من إمبراطور الصين الذي يدعى باسم ابن السماء[11]. ونظيره اليوم هو مجموعة من الناس الموجودين على قمة التسلسل الهرمي في الحزب الشيوعي الصيني، وهم الناس الذين حققوا الوصول إلى مواقعهم من خلال التنافس والذين تبقى إرادتهم السياسية بلا تحدٍّ.

مواريث ماوتسي تونج

يجب علينا أن نؤكد من جديد الانضباط في الحزب، أي:

(1) الفرد مرؤوس خاضع للمنظمة.

(2) والأقلية مرؤوسة خاضعة للأكثرية.

(3) والمستوى الأدنى مرؤوس خاضع للمستوى الأعلى.

(4) وكل الأعضاء مرؤوسون خاضعون للجنة المركزية.

وكل من يخرق هذه البنود من الانضباط يمزق وحدة الحزب.

ماوتسي تونج

obeikandl.com

لقد كانت أصول سياسة الدولة الصينية قد هدفت دائماً إلى تحقيق النظام، والانسجام، والتسلسل الهرمي. وفي عام 1949، حين قاد ماوتسي تونج الحزب الشيوعي الصيني إلى النصر على الكومنتانغ (الحزب القومي الصيني) في حرب أهلية تطلبت جهداً قوياً في القتال، جعل الأمر واضحاً وهو أن الصين سوف تحكم من حزب واحد وأنه هو الذي سيكون قائده غير المنازع. وكذلك فإن انسجام البلد ونظامه، إضافة إلى قدره أيضاً، سيكون مرتبطاً ارتباطاً حميماً بالتسلسل الهرمي الذي يحكم على قمته ماوتسي تونج مع مجموعة متحدة المعتقدات من الحزب الشيوعي الصيني.

وشرع ماوتسي تونج فوراً يعيد تنظيم القوات المسلحة ليضع البلد تحت سيطرة جيش التحرير الشعبي الخاص به. ثم أخذ السيطرة الاقتصادية، والسياسية، والإدارية عن طريق تأميم البنوك ووضع نفسه مسؤولاً عن كل فضل. وأسس سيطرة الدولة على شراء الحبوب، والإنتاج، والبيع، ومارس السيطرة على العديد من الشركات الخاصة[13]. وكون أطراً إدارية هي التي ستنفذ الثورة الشيوعية وفقاً لفكر ماو تسي تونج، وهو مزيج من الماركسية واللينينية. وازداد عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من 2,7 من ملايين الأعضاء في عام 1947 إلى 6,1 من ملايين الأعضاء مع حلول عام 1953 [14].

ووضع ماو دستوراً في عام 1954. ومن أجل كل الأغراض العملية صارت الحكومة الصينية مرؤوسة خاضعة للحزب الشيوعي الصيني، وصار دورها ببساطة أن تنفذ الخطط السياسية للحزب. وكانت الأعضاء الرئيسة لسلطة الدولة هي المجلس الوطني للشعب، والرئيس، ومجلس الدولة. وداخل مجلس الدولة هناك طبقة من مجالس التسلسل الهرمي، وكل مجلس منها مسؤول أمام المجلس القائم فوقه، وقد تأسست هذه المجالس على كل مستويات الإدارة. ولكن السلطة الحقيقية كانت تمارسها لجان الحزب الشيوعي الصيني التي رمت بظلالها على كل مستوى من مستويات الحكومة. وشغل ماو رئاسة الدولة، وكان الجيش مسؤولاً أمام هيئة الشؤون العسكرية، وهي مسؤولة أمام ماو، وسيطر الحزب على الأمن العام. وبوضع ماو نفسه على رأس الحزب والحكومة، احتفظ بتقاليد كونفوشيوس الذي كان يرى أن التسلسل الهرمي هو المفتاح لصيانة النظام الاجتماعي، وعلى الغرار نفسه، صيانة الحكم الصالح.

في الخمسينيات من عام 1950 نشر ماو برنامجه الاقتصادي المسمى الجماعية، وجعله يحل محل اقتصاد القرية وينظم كامل طبقة الفلاحين الريفيين في مجتمعات زراعية مشاعية (الكوميونات). وجميع الأنشطة في الصين الريفية الإنتاج، والمدارس، والتعليم، والفلاحة، والأحداث الاجتماعية والثقافية كانت تحدث ضمن هذا الإطار المفروض. ونتيجة للجماعية دُفن الفرد الصيني الفلاح تحت ست طبقات من إدارة الدولة. في القمة كانت الولايات، وتليها المحافظة، والمقاطعة، والمجتمع الزراعي المشاعي، واللواء، وأفرقاء الإنتاج. وكان يفترض أن التسلسل الهرمي والنظام سيؤديان في النتيجة إلى الانسجام. وكانت النتيجة اللازمة عن المجتمع الزراعي المشاعي هي قيام وحدة العمل في الحضر، ومن خلال هذه الوحدة كان الناس يُستخدمون، ويدفع لهم، ويسكنون المساكن، ويتعلمون، ويقدم لهم التأمين الصحي والطبي وبهذا كانت تتم السيطرة عليهم. ومثل المجتمع الزراعي المشاعي، كانت وحدة العمل هي المجتمع الذي حقق غايات النظام، والانسجام، والتسلسل الهرمي.

إن أي بلد يأمل في الدخول في حوار ثنائي مع الصين يجب عليه أن يدرك أن الجانب الخلفي الآخر من النظام، والانسجام، هو الصلابة، والرقابة، وسيطرة الدولة. وفي العقد الذي بدأ في عام 1958، ترأس ماو كارثتين ضخمتين: اجتماعية اقتصادية وسياسية: الأولى، هي القفزة الكبيرة إلى الأمام التي جسدت إيمان ماو بأن الصين يجب أن تباشر الانطلاق في تنمية سريعة في كل من قطاعي الزراعة والصناعة باستخدام العرض الضخم لديها من اليد العاملة الرخيصة. ونُفذت رؤيته بحماسة غير عادية من أطر الحزب في كل أنحاء البلد. وانتهى هذا الطور، على نحو مأساوي، بمجاعة هائلة من صنع الإنسان هلك فيها ثلاثون مليون صيني.

والكارثة الثانية كانت الثورة الثقافية، وهي حركة سياسية بادر بها ماو. وقام جيش التحرير الشعبي والحرس الأحمر بوحشية بإسكات المعارضة داخل صفوف الحزب الشيوعي الصيني. ومع نهاية الثورة الثقافية كان مئة مليون صيني قد شُهِّر بهم، أو نُفوا، أو "أُصلحوا"، أو في حالة عشرة ملايين نسمة، قتلوا [15]. وعلى الرغم من أن موت ماو

في عام 1976 قد أنهى جوهرياً هذه الأعمال الوحشية، فالذكريات باقية عن العنف الذي وجِّه إلى أولئك الذين عارضوا أمر الحكومة.

دينغ هسياو بنغ: أخذ الصين من نجمة حمراء واحدة إلى نجوم عديدة خبيرة

كان دينغ هسياو بنغ قد استؤصل من الحزب مرتين وأعيد تأهيله تحت تجارب ماو السياسية، وكان مناصراً شجاعاً للحزب الشيوعي الصيني وتسلم السلطة الكاملة في عام 1978. كان واعياً أن الأعمال المفرطة للثورة الثقافية كلفت الحزب شرعيته وأن الحزب الشيوعي الصيني كان يحتاج إلى تفكير جديد، وقيادة جديدة، وشعارات جديدة. وجند دينغ خبراء داخل الحزب، وكانوا يُقيَّمون بناء على امتيازهم الفني لا النقاء الإيديولوجي. وكرر القول على نحو مشهور: "لا يهم أن كان لون القط أسود أو أبيض طالما كان يصطاد الفئران". وهكذا ترأس نظامٌ شيوعي أعظمَ تحول رأسمالي في التاريخ.

ومثلما كان فرض فكر ماوتسي تونج، كان إعلان نظرية دينغ هسياو بنغ منهجياً وبلا هوادة. وانطلق دينغ يباشر تكوين أطر الحزب ومسؤولي الدولة الذين سوف ينفذون جدول أعمال إصلاحاته تنفيذاً فاعلًا، وهو تكوين اقتصاد سوق اشتراكي متميز. وركزت الإصلاحات الإدارية على تحول بيروقراطية الدولة إلى الاحترافية المهنية، وفرض حكم القانون، وتنظيم السوق. وعلى الرغم من أن إصلاحات دينغ لم تكن مترافقة مع العنف الواسع الانتشار الذي رافق إعادة الهيكلة السياسية والإدارية التي قام بها ماو، فإن مما لا شك فيه أن دينغ استفاد من سمعة الأعمال الماوية المفرطة. وبقيت معارضة الحزب الشيوعي الصيني معارضة لا يمكن أن يسبر غورها. وفي الحقيقة استمر الحزب الشيوعي يسيطر على الدولة، واستمر أعضاء الحزب الشيوعي الصيني يحتكرون المناصب الوزارية العليا في الحكومة، وكان الحزب الشيوعي الصيني مازال مسؤولاً عن جيش التحرير الشعبي.

واستمرت الإصلاحات الإدارية موازية للتغيرات في الخطط السياسية. وحين انطلاق الإصلاحات، كانت نسبة مئوية صغيرة فقط من قادة الحزب في كل مستوى من التسلسل

الهرمي من المتعلمين في كلية، كانوا على أرجح تقدير 20%. وبعض التقديرات 4% فقط. وعلى الرغم من أن الصين كانت في الأساس بلداً زراعياً، كان 6.3% فقط من الكوادر القائدة المسؤولة عن الزراعة على مستويات الولاية، والمحافظة، والمقاطعة هم الذين كانوا قد تلقوا تدريباً رسمياً في الزراعة[16]. وكان الضغط من أجل الاحترافية المهنية شديداً. ولكي يتأهل المتقدمون بطلبات ليكونوا أعضاء في الحزب كان عليهم أن يدخلوا في مدة تجريبية لسنة واحدة ليبرهنوا عن أنفسهم بأنهم "حمر" (ومصطفُّون عقديًّا في صف دينغ) و"خبراء" (مؤهلون فنياً). تحت حكم ماو كان العمال والفلاحون هم أساس الحزب، وأما المثقفون فلا مكان لهم. وكان تجديد دينغ هو أنه أعاد تصنيف بعض المثقفين بصفة "عمال".

خلّد إدوارد سنو صعود ماو بنعته "نجمة حمراء فوق الصين" في الثلاثينيات من 1930 في مذكراته وهو يصف مجيء سيادة الحزب الشيوعي الصيني[17]. ولكن تحت حكم دينغ لم تبقَ النجمة الحمراء الواحدة كافية. وكان حشد من نجوم الخبراء يصعد.

في خطاب له في شهر آب/أغسطس من عام 1980 صرح دينغ أن السلطة كانت مفرطة في المركزية ومركزة في أيدي أشخاص تصرفوا في الغالب تصرفاً تحكمياً، لا يتبعون فيه أي إجراءات مُمَأسسة. وألغى الممارسة البيروقراطية الخاصة بتولي المنصب طوال الحياة للمناصب العليا وفي عام 1981 اقترح تجنيد هيئة قيادة أفتى، وأفضل تعليماً من بين الكوادر الذين تلقوا تدريباً على مستوى الكلية أو المدارس الثانوية الفنية. وقررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، في عام 1982، أنه يجب على الكوادر الموجودة في الوكالات الفنية من الحزب والحكومة أن يصلوا إلى مستوى تعليم معهد العلوم التطبيقية المتعددة أو الكلية في غضون ثلاث سنوات أو أربع سنوات، وهكذا عملوا بذلك على الترويج لقيم أخلاق الاجتهاد والامتياز.

زعم نقاد دينغ أن إصلاحاته الإدارية لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية في الممارسة العملية. وردت الكوادر الموجودة في الحزب الشيوعي الصيني رداً خلاقاً لهدم تلك الإصلاحات. فعلى سبيل المثال، في "هوس الشهادات" ضخّم أطر الحزب خلفياتهم

التعليميـة عن طريق رفـع درجة مستويات الجامعـات التي درسوا فيهـا منذ عقدين من الزمان تقريباً أو عن طريق تزوير شهادات أو شرائها بكل بساطة[18]. ولكن بحلول صيف عـام 1985 كان دينـغ قـد أقنع النصـف تقريباً مـن 470,000 من قدامـى المسؤولين أن يتقاعـدوا، وبعد عامين آخرين كان 70,000 متقاعد جديد يتلقون رواتب تقاعدية سخية. لقد بادل دينغ حزمة الراتب التقاعدي مقابل أفكار جديدة وبذلك قدم دينغ جيلاً جديداً بشـكل كامل من البيروقراطيـين المتعلمين، من ذوي القيمة العالية الذين مازال نجاحهم محسوساً حتى اليوم.

وكان أهم عنصر آخر من إصلاحات دينغ هسياو بنغ هو تكييف مسؤولي الدولة وأطر الحـزب مع اقتصاد السوق الاشتراكي الجديـد. ونتج عن ذلك "هوس المشروعات" [19]. بعض الكـوادر والمسؤولـين شقـوا طريقهـم إلى مجالـس إدارة الشـركات وإلى كشوف الرواتب. وصلاتهم هذه عجلت عمل رجال الأعمال المستثمرين. وأطر آخرون أسهموا في حمـى المشروعات عن طريـق الاستثمار في شركات أسسها رجال أعمال محليون. وهكذا، فـإن المسؤول الحزبي قد يخدم لا بصفته بيروقراطيًـا فقط، ولكن بصفته حامل حصته أيضـاً. وبعض مسـؤولي الدولة أسسوا شـركاتِ ظلٍ، مستخدمين المـوارد المالية الخاصة بالشركات المملوكة للدولة التي كانوا يديرونها.

الاحتجاجـات الموالـية للديمقراطية التي جرت في عـام 1989 في ميدان تيانانمين في بيجـين، وسميت حركـة 4 حزيران/يونيو في الصين، كانت مذكِّراً قوياً بأن قبضة الحزب الشيوعـي الصيني علـى السلطة كاملة غير منقوصـة. تباطأ النمو، ولكنـه استؤنف بعد جولات دينغ المشهورة إلى جنوب الصين، وفيها عاود التشديد على الإصلاح الاقتصادي. وهكذا، طوال عقدين من الزمان راقب العالم الصين في رهبة حين كان الحزب الشيوعي الصيني يحولها اقتصادياً. ارتفع مجمل الناتج المحلي للشخص في الصين من 673 دولاراً في عـام 1978 إلى 5878 دولاراً في عـام 2005 [20]. وزيـادة علـى ذلك، هبـط عدد الناس الذيـن يعيشـون في فقـر مطلق من 250 مليـون نسمة تقريباً في عـام 1978 إلى 26 مليون نسمة حسب التقدير في عام 2004 [21].

ضاع المعنى في الترجمة: الحكومة والحزب بوصفهما رجال أعمال مستثمرين

في عام 2001 في إعلان الرئيس جيانغ زيمين لنظريته عن "يمثل ثلاثة" شوش الرئيس الصينيين وشوش مراقبي الصين. ما الذي كان يعنيه ضمناً في تعابير مثل "القوى الإنتاجية الاجتماعية المتقدمة"، و"المسار التقدمي لثقافة الصين المتقدمة"، و"المصالح الأساسية للأكثرية"؟ لماذا كان جيانغ يتحدث بالكنايات في كلامه؟ أكانت "القوى الاجتماعية المتقدمة" تعني "رجال الأعمال"؟ أكان تعبير "المصالح الأساسية للأكثرية" يعني "الديمقراطية"؟ إن الاتصال الواضح المطلوب من أجل الحوار بدا ناقصاً، وبدا أن معنى الشيوعية الصينية، التي بنيت على ماركس، ولينين، وماو، وحتى دينغ ، معنى فُقِد في الترجمة.

وفي الحقيقة، كان جيانغ في الأساس يعقلن تجنيد أنجح رجال الأعمال المستثمرين في القطاع الخاص للدخول في الحزب الشيوعي الصيني. وعلى الرغم من الضجة الإعلامية الصحافية حول هذا الحدث، كان إعلان 2001، على كل حال، اعترافاً رسمياً ببروز طبقة جديدة من رجال الأعمال المستثمرين طوال العقد الماضي من الزمان أو ما يقاربه ويعرفون في الغالب باسم "رأسماليون حمر" وهم يحملون أيضاً عضوية الحزب. وقد سمى أحد العلماء هذا "منْح الشرعية بعد الحدث لحقيقة موجودة من مدة طويلة"[22]. في أواخر التسعينيات من 1990 كان ما يقارب نسبة 40% من رجال الأعمال المستثمرين المستطلعين عبر العديد من الولايات يُعدّون أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني. عدد كثير من كانوا رجال أعمال مستثمرين كانوا مسؤولين سابقين غادروا مناصبهم وغاصوا في بحر الاقتصاد الخاص، وآخرون كانوا رجال أعمال مستثمرين ناجحين تم إقناعهم فيما بعد ليلتحقوا بالحزب[23]. وهكذا، برز بالتدريج هجناء من القطاعين العام والخاص، سمحوا للحزب الشيوعي الصيني أن يعيد اختراع نفسه بنجاح وعلى نحو ذرائعي. لقد وسع الحزب قاعدة عضويته بنجاح. وبحلول عام 2006 كان ينتسب له 70 مليون عضو[24].

ومع ازدياد انخراط أعضاء الحزب في الأعمال ازداد الفساد كذلك. وتقترح الهيئة المركزية للتفتيش على الانضباط أن احتمال العقوبات الجنائية ضد أطر حزبية فاسدة

احتمـال جدير بالإهمال تقريباً. وبحسب تقرير الهيئـة المركزية للتفتيش على الانضباط نشـر في عام 2006 أن هناك 82 % تقريباً مـن أعضاء الحزب الشيوعي الصيني. الذين عـرف عنهم أنهم ارتكبوا أعمال فساد لم يتلقوا أي شيء أكثر من صفعة على الرسغ، أي تلقـوا توبيخاً خفيفاً. وزيادة على ذلك، طرد ما يقارب 18% فقط، من بين الذين عوقبوا من الحزب الشيوعي الصيني في أثناء مرحلة السنوات الست التي غطاها التقرير[25].

يعتمـد المواطنـون الصينيون على نظام كتابة الالتماسات مـن أجل التبليغ عن أعمال الفساد الرسمية. وتعود جذور هذا النظام إلى الماضي في الصين الإمبراطورية، حين كان الأشخاص الذين يدعون أن المسؤولين المحليين قد خرقوا حقوقهم يستطيعون أن يأخذوا التماساتهـم في كامل المسافة إلى أعلى مستويات الحكومـة. أما كاتب الالتماس الحديث فهو يلجأ إلى وزارة الدولة، أو محكمة الشعب العليا، أو المجلس الوطني للشعب.

أنـا زرت مكتب بيجين للالتماسات في شارع العدالة (جستس رود)، إلى الشرق تماماً من شارع السلام الطويل (شانغان أفنيو)، ويقع على مسافة قصيرة يمكن قطعها مشياً، مـن ميدان تيانانمـين. وتعطي فيه الأشجـار الطويلة مساعدة تقي من حـرارة الصيف، وهناك حاجز طويل على نحو غير معتاد يفصل حدود المرور في الاتجاه المعاكس. واختلطت حافـلات السياحة وسط سيارات الأجـرة والدراجات العادية. وكانـت سيارات الشرطة موجودة في كل مكان وتجهيزات المراقبة واضحة من السهل كشفها ورؤيتها، ولكن البوابة الحمراء الضخمة لمكتب استقبال الالتماسات كانت مغلقة. العديد من الناس الذين كانوا ينظرون كانوا مدّعين، ومعظمهم كانوا هناك ليطلبوا تعويضاً عن توقيفهم عن العمل من مشروعـات مملوكـة للدولة أو من كيانات حكومية أخـرى. شخص واحد عبر عن إحباط الجمهـور فقال: "من الذين يأتـون إلى هنا إذا لم يكن لهـم أي قضية؟ نحن جميعنا لنا ظلاماتنا... نحن نأتي إلى هنا ثلاثة أيام في الأسبوع، ويأتي آخرون في اليومين الآخرين. نحـن نختار ممثلاً عنا ليدخل إليهم، ويخبرهم بعـدد الحاضرين منا. أنا عملت للقوات المسلحـة طوال ثلاثين سنـة تقريباً في الشمال الشرقي، ولكننـي انتهيت بلا شيء. تكلفة البدايـة التـي يطلبها المحامون هي خمسـة آلاف يوان (ست مئـة دولار). وكيف يستطيع

عمال موقوفون عن العمل أن يحضروا مثل هذا المال؟ [26].

في نهاية المطاف، فالإيمان بعملية الالتماس ساذج. وتستجيب بيجين لجزء صغير جداً من الالتماسات، لاثنين من كل ألف. والمفارقة الفاسدة الساخرة تزيد مصائر الملتمسين سوءاً. فوزارة الدولة قد أقامت نظاماً للدرجات؛ لتحديد مرتبة كل حكومة محلية استناداً إلى عدد الالتماسات التي تولدها، أي: كلما زادت الالتماسات، ساء الترتيب. وهكذا فحين يصل الملتمسون إلى بيجين، يجري اعتراض سبيلهم أحياناً من قبل المسؤولين المحليين عن القانون في مدنهم الخاصة بهم، وذلك بدلاً من إعراب الملتمسين بصوتهم بأمان عن شؤونهم وما يقلقهم. ويحقق الضباط مع الملتمسين ويهددونهم ويعيدونهم في الغالب إلى مكان إقامتهم.

تقول الأسطورة: إن باو غونغ، أحد حاشية أسرة سونغ أُعطي قضيباً ذهبياً، وهو ما خوله أن يراقب الإمبراطور. ولكن يا للأسف، فليس هناك مشابه حديث؛ لأن الحزب الشيوعي الصيني جيد إلى درجة تُستبعد معها أي إمكانية لتوجيه النقد له.

وخلافاً لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ليس اتخاذ القرارات السياسية في الصين لا مركزياً. فبيروقراطيو الحزب يملكون بعض الحرية لتنفيذ الخطط في ولاياتهم، ولكنهم لا يملكون أي حرية سياسية للتساؤل بشأن التوجيهات الصادرة من مناصب اتخاذ القرارات المركزية في بيجين. وإدارة التوتر الذي يقوم بين الحرية الاقتصادية وبين الخضوع السياسي هي جزء لا يتجزأ من تنمية الصين المستمرة.

وفي الحقيقة، إن العديد من الصينيين على معرفة بتعابير (رأي) و(وجهة نظر) و(طريقة). وهذه إذا ترجمت تعني أساساً أن كل مسؤول حزبي مؤهل يجب أن يمتلك رأياً (شيوعياً) سياسياً حازماً، ويمتلك وجهة نظر متفقة مع التفكير السليم وطرق العمل.

الهند: الوعد ومخاطر الجماعية

في حين أن الانسجام المتحقق من خلال جماعة الحكم المستند إلى الجدارة هو الميزة المحددة للدولة الصينية، فربما تتميز الدولة الهندية على أفضل وجه بالجماعية. إن

تنـوع الهند كبير للغاية إلى درجة أن المفتـاح لإبقاء ديمقراطيتها، كان حتى الآن ومازال، هـو إيجاد طريق لتوازن الطلبات غير الثابتة في الغالـب للجماعات المختلفة. مع حاجات الـكل[27]. والأخبار الحسنة هي أن النظام الهندي قـد عمل على أن يطور السلطة، بحيث يكون النفوذ والمكانة موزّعَين على أكثر من النخب الاجتماعية الاقتصادية المعتادة ليشملا جماعات عديدة يائسة ومحرومة تاريخياً. والأخبار السيئة هي أن هذا التكيف قد جاء في الغالب على حساب الفعل الجماعي المفيد[28].

الديمقراطية

"تركتـي للهنـد؟ إنها، وبشـكل مفعم بالأمـل، 400 مليون نسمة قـادرون على حكم أنفسهم".

جواهر لال نهرو

كان نهـرو يشـك بعمـق في الاستبـداد، وكان مراقبـو الهنـد يشكون في رؤيتـه للهند الديمقراطيـة، مؤكدين أن البلد كان فقـيراً جداً، وكبيراً جداً، ومتنوعاً جداً، وأمياً جداً، وهـو في نهاية المطاف معقد جداً. ولكنَّ نهرو وقـادة آخرين قدموا لشعبهم في عام 1950 الدستـور الهنـدي، وضمِنـوا في القانـون بشكل مقدس الهنـد الجماعيـة، والعلمانية، والاشتراكيـة، والديمقراطيـة. وهـي ستمتلـك كل العلاقـات الرمزيـة مـن "الزواجـر والضوابـط" الديمقراطية: انتخابات حرة مستندة إلى التصويت الشامل، ومجلس نواب (برلمان)، ونظام قضائي، وهيئة تشريعية، وخدمة مدنية، وصحافة حرة.

بعـد عـام عُهـد إلى هيئة مستقلـة، وهي هيئـة الانتخابـات، بالقيام بتنفيـذ أضخم انتخابـات سبـق أن عقدت في أي مـكان في العالم. وكانت الاحتمـالات مذهلة من نواحي الإمـدادات والتموين، والنواحي الماديـة، والمالية: 176 مليون ناخب يختارون من بين أكثر من سبعة عشر ألف مرشح أتوا من خمسة وسبعين حزباً يتنافسون على 489 مقعداً برلمانياً وعلـى 3375 مقعـداً تشريعياً للدولة. وكانـت القرى النائية، التي لم يكـن يمكن الوصول إليهـا سابقـاً، مشاركة في الانتخابات. وقـدم الأسطول الهندي مراكـز اقتراع في الجزر النائيـة عنـد شاطئ الهند. وفي أثناء مسـيرة جولة من تسعة أسابيـع، قطع نهرو خمسة

وعشريـن ألف ميل، ملتزماً بالعلمانية وإلغاء "المنبوذيـة" وإلغاء "مؤاجرة الأرض" من الملاك للمزارعين، وهما مفتوحان للنقاش، بوصفهما أكبر عائقين أمام التنمية الحديثة. وفي انتخابـات حققت حضوراً محترماً من 60% مـن الناخبين حقق حزب المؤتمر نصراً كاسحاً في كل البلد.

بعد أن تم الفوز بالانتخابات، كان يجب تأسيس الحكم الصالح. كان نهرو قد تصور النظـام الاتحـادي مع وجود حكومـات مركزية وأخـرى ولائية. كان الدفـاع، والشؤون الخارجيـة، والطاقة النووية، والبنوك، والاتصـالات ستحكم من الحكومة المركزية، في حـين أن الشرطة، وإدارة الحكومـات المحلية، والتبادل التجـاري، والتجارة، والزراعة ستكـون مـن مسؤوليـة حكومـات ولائية. والحكومـات المركزيـة والولائية معـاً ستعالج الإجـراءات الجنائيـة والمدنية، والزواج والطـلاق، والتعليم، والتخطيـط الاقتصادي، والاتحـاداتالتجاريـة.

مـن سوء الحظ، أن هذه المحاولـة لإقامة توازن بين الحكم الذاتـي وبين الوحدة كان لهـا النتيجة غير المقصودة، وهي إعاقة الحكم وإعاقة تطبيق الخطط السياسية. فوجود طبقـات عديدة من سلاسل القيادة الأفقيـة والعمودية، وهي كلها منضفرة معاً وخاضعة لنزوات انتخابية، جعل من المستحيل تقريباً تنفيذ أي خطط سياسية تنفيذًا سريعاً، وهي مشكلة مازالت الهند تتصارع معهـا. وقضايا المحاسبة الضعيفة، والشفافية القليلة التي تواجهها الهند الحديثة هي أيضاً متجذرة في نظام نهرو الاتحادي الذي يشبه الكابوس.

اختـار نهرو أن يستبقي "الإطار الفولاذي" للهنـد، وهو الخدمة المدنية الهندية وهي مجموعـة من المحترفين المتعلمـين تعليماً عالياً، والنخبويين المنظمـين في ثلاثة أصناف: واحـد يخدم كامـل البلد ويقصد مـن الصنفين الآخريـن أن يخدما الحكومـة المركزية وحكومة كل ولاية. وكان يُوظف أعضاء هذه الخدمة على أساس امتحانات صارمة تديرها هيئـة غير سياسية. في الهند المستقلة كانت الخدمة المدنيـة الهندية قد أعيدت تسميتها لتكون الخدمات الإدارية الهندية.

وتصـور نهرو اقتصاداً يسيطـر عليه القطاع العام. واعتقـد أن الدولة فقط هي التي تستطيع أن تعيد توزيع الثروة بإنصاف لصالح الأغلبية وأن الهند كانت أوسع جداً وأفقر جـداً من أن تخاطر بكل شيء في "آلية السوق". وبموجب منطق نهرو، على سبيل المثال، سـوف تقرض البنوك المملوكة مـن الحكومة لقطاعات مثل الزراعـة التي لم تكن خلافاً لذلـك ستجتذب التمويـلات. وهذا التفكير دعـم إنشاء قطاع عام ضخـم وبيروقراطية هائلة لتنفيذ التوزيع وإعادة التوزيع لجميع الموارد والسلع.

مغازلة مع الدكتاتورية

حين انتخبت السيدة إنديرا غاندي، ابنة نهرو، رئيس وزراء الهند في 1965، ورثت بلداً كان يستسلم لانحراف ثقيل في صحته. فقبل ثلاث سنوات من تسلمها، كان نهرو، مصمماً تصميمـاً لا يتزعـزع في إيمانه علـى التضامن بـين الأمم النامية، وخصوصـاً بين بلدين اشتراكيـين، وكان قد استخف بتصميم الصين وقدراتهـا العسكرية، وتحرك إلى أراضي الحـدود مـن دون الاستمـاع إلى المعارضة الصينيـة. وقامت القـوات الصينية بالضرب، بادئة بذلك الحرب الصينية الهندية، وكسبت الصين الحرب، ومازالت الهند مستمرة في الشعور بجروح هزيمتها، على الرغم من إعادة فتح ممر ناثولا في نهاية المطاف، وهو الممر الهملاياني الذي يخدم بصفة موقع حدودي للتبادل التجاري بين الصين والهند.

والحكومـة التـي ورثتها إنديرا غانـدي كانت قد صـارت مرادفة للفسـاد والعجز في الكفـاءة. كانت الهند مازالت فقيرة فقراً يائسـاً، وكان معظم الشعب يفتقد القدرة على الوصـول إلى الأساسيات من: الماء، والتعليم، والعنايـة الصحية، والنظافة العامة. وكان حل إنديرا هو أن تُخضع الاقتصاد للتأثير العام من التنظيم. وسمى أحد السياسيين هذا، ساخـراً متنـدراً، "إذناً للسيادة العليا" (لايسنس راج)، وهـو يتنبأ على الوجه الصحيح بآثـاره الضارة على الاقتصاد. وكان المواطنون من الطبقة الوسطى عالقين للغاية بشَرَك العمليـات البيروقراطية اليوميـة في مهمات حياتية مثل دفع فاتـورة كهرباء أو الحصول على هاتف إلى الدرجة التي لم ينجز معها أي شيء من دون دفع الرِّشا. وكان الاقتصادي راج كريشنـا هو الـذي صاغ تعبير "معدل النمو الهندوسـي" لوصف نسبة 3,5% المثيرة

للشفقة التي بلغها معدل النمو السنوي من 1950 إلى 1980 فقضى على الهند وعلى الهنود في ذلك الوقت بمستوى دون الوسط.

على خلاف نهرو، استخدمت إنديرا غاندي صعودها إلى السلطة ودعوة نفيرها: أزيلوا الفقر، استخدمتها بصفة أمر يخولها أن تجعل السلطة مركزية. وجادلت في أن الإطار الفولاذي لنهرو، والخدمة الإدارية الهندية، بصفتها بقية من السيادة البريطانية، كانا نخبويين في طبيعتهما. في الوقت الذي كانت فيه الخدمات المدنية حتى هذه النقطة قد تمتعت بصدقية تستحق الملاحظة استناداً إلى مؤهلاتها الاحترافية وماضيها غير السياسي، وصارت الخدمة المدنية تحت السيدة غاندي بيدقاً على رقعة شطرنج سياسية. وقد رأس سانجاي غاندي، الابن الأصغر لرئيسة الوزراء والمستشار الرئيس، ثقافةً سيئة السمعة كانت تقدر الولاء لأمه وله نفسه فوق كل ما عدا ذلك. وكان يتهم في الغالب بالالتفاف على القانون، وأحياناً بتجاوزه بشكل فاضح.

وصلت عملية إنديرا غاندي الحكومية السياسية ذروتها في عام 1975 حين قامت، في رد فعل على الاتهامات بالاحتيال الانتخابي وفي مواجهة أزمة سياسية، بإعلان حالة الطوارئ القومية، وعلقت العمل بالدستور، وأسكتت الصحافة الحرة، وسجنت قادة المعارضة. وتحت الضغط المتزايد دعت إنديرا غاندي إلى انتخابات في عام 1977. وفي تصويت سمي نصراً للديمقراطية الهندية خسر حزب المؤتمر لصالح تحالفٍ تجمَّع على عجل سمي حزب بهاراتيا جاناتا (وكلمة جاناتا تعني "الشعب" في الهندي). وبغض النظر عن المدى الذي بدت فيه الديمقراطية غير فاعلة وفوضوية للهنود، فقد اتضح أن الهنود لم يكونوا مستعدين لتركها.

حكومة جاناتا أساءت حساب شعبيتها حين قبضت على السيدة غاندي بسبب جرائم يزعم أنها ارتكبت في أثناء حالة الطوارئ الوطنية. نظر الجمهور إلى السيدة غاندي بوصفها ضحية وأعادها إلى السلطة في انتخابات عام 1980 بعد أن انهارت حكومة جاناتا نتيجة للتناحر. وهكذا بدأ أكبر تناقض للديمقراطية الهندية. فالسيدة السياسية التي كانت قد اتهمت بالاحتيال الانتخابي وعلقت العمل بدستور البلد تعليقاً اعتباطياً،

واعتقلت القادة السياسيين والصحافيين، ورأست حكومة فاسدة فساداً عميقاً أعيد انتخابها، وهي تقود البلد مرة ثانية. واليوم مازالت المصالح الضيقة تحكم ومازال الهنود ينتخبون أشخاصاً بغيضين من الناحية الأخلاقية ليشغلوا مناصب عامة، وذلك في انتخابات حرة وعادلة.

الزواجر والضوابط حتى الشلل

بحلول عام 1991 كانت عقود من سوء الإدارة الاقتصادية قد خلفت أزمة مالية. فقد كان العجز المالي عند نسبة 8. 5 مئوية من الإنتاج المحلي الكلي، وهي نسبة لا يمكن القبول بوجودها. وكانت احتياطات النقد الأجنبي، وهي المال اللازم للدفع للمستوردات، قد هبطت إلى ما يقارب بليوناً واحداً من الدولارات، وهو مبلغ يساوي تقريباً مستوردات أسبوعين. وتحت وزير المالية مانموهان سنغ، أدخلت الحكومة إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة. ولكن الهند، على خلاف الصين، ركزت إصلاحاتها على القطاعات المالية والصناعية، لا على القطاع الزراعي الذي يضم القرى التي يعيش فيها معظم الهنود. وعلى الرغم من أن إصلاحات عام 1991 كانت مهمة على نحو لا يكاد يصدق بالنسبة إلى إطلاق القطاع الهندي الخاص، فقد فعلت تلك الإصلاحات أقل بكثير من أجل تحسين كفاءة المؤسسات الأساسية للدولة.

بداية عصر الإصلاح في الهند شكلت علامة على نهاية نظام الحزب المهيمن وعلى مجيء العمل الحكومي السياسي المتحالف. فمنذ عام 1989، لم يمتلك أي حزب بمفرده أغلبية في البرلمان، وفي عام 1991، حين قاد حزب المؤتمر إدخال الإصلاحات الاقتصادية، كان الحزب يقود تحالفاً من أحزاب إقليمية عدة كانت بطبيعتها ميالة إلى الخلاف والجدل، تُركز في نفعية العملية الحكومية السياسية للاستفتاء العام بدلاً من كفاءة الخطة السياسية المحددة بوضوح. وتكاليف جدول الأعمال السياسي غير المستقر واضحة للعيان في توقف جهود الهند في الخصخصة.

في نهاية العام 1992 كانت الحكومة قد امتلكت أغلبية رأسمال حملة الأسهم في 1,180 شركة مصنفة شركات حكومية: 239 شركة تملكها الحكومة المركزية، و941

تملكها حكومات ولائية[29]. وقد وثقت نواحي عدم الكفاءة توثيقاً حسناً في العديد من الشركات. وعلى خلاف الصين، مع ذلك، لم تستطع الهند أن تطلق الخصخصة بالأمر الإداري التنفيذي. لقد احتاجت إلى تصريح تشريعي كان من غير الممكن أن يأتي من هيئة تشريعية ممزقة تديرها التحالفات.

شركة الحديد والصلب الهندية، وهي تابعة لسلطة فولاذ الهند المحدودة، راكمت خسائر تقارب تسعة بلايين روبية، تساوي تقريباً مئتي مليون دولار في السنوات الأخيرة. وكان شراء كل الأسهم من طرف الشركة الخاصة موكوند المحدودة قد رئي بوصفه هو الإجراء المناسب لاستعادة قابلية شركة الحديد والصلب الهندية للحياة وهو إجراء أرجح من جعل الحكومة تنفق المزيد من المال في الشركة. ونظراً إلى أن شركة الحديد والصلب الهندية كانت قد أممت بقوانين من البرلمان، فإن إدخال شركة خاصة تطلب إلغاء القوانين. ولكن هيئة التشريع الممزقة لم تستطع أن تفعل ذلك، فالأحزاب من الجناح اليساري لم تكن لتسمح بذلك ببساطة. وانسحبت شركة موكوند مصابة بالإحباط.

ضمن هذا السياق السياسي صعد آرون شوري. وهو خريج جامعة سيراكوز واقتصادي سابق تدرب في البنك الدولي. وقد صنع شوري لنفسه اسماً في الصحافة الهندية عن طريق الكشف عن بعض أضخم الفضائح السياسية في البلد في الثمانينيات من 1980. وفي العام 2000 ولد من جديد بصفته "قيصر عدم الاستثمار"، وهو تعبير عامي لِلَقَبِه الحقيقي وهو الوزير الاتحادي لعدم الاستثمار. وكلمة عدم الاستثمار التي قصد بها إبراز انسحاب الحكومة من حقوق المساهمين كانت كناية عن الخصخصة.

لم يكن على شوري أن ينتظر طويلاً قبل الاختبار الأول له. فحين قرر أن يبيع شركة بهاراتا الألمنيوم، هدد عمالها أن يصوموا حتى الموت[30]. ولكن شوري لم يتأثر وأطلق عملية تقديم عروض الأسعار. وبدأ إضراب دام لمدة شهرين، ولكن الشركة بيعت إلى كيان خاص مقابل 4. 7 من بلايين الروبيات (وهو ما يقارب 115 مليون دولار). وكان الهدف اللاحق لشوري هو شركة ماروتي يودايوغ، وهي مشروع مشترك بين الحكومة وبين شركة سيارات سوزوكي اليابانية. سُمح لسوزوكي أن تزيد من حصتها، وطرح القسم

الخاص بحصة الحكومة إلى الجمهور الهندي. وحين طرحت شركة ماروتي يودايوغ للبيع كانت الاستجابة كاسحة. وتم الاشتراك في القضية على نحو مفرط زاد بعشرة أضعاف عن المطروح.

وعلى الرغم من أن شوري اعتبر البيع نصراً لمبادرته في الخصخصة، لم يعش شعوره بالغبطة إلا زمناً قصيراً. فبالرغم من الشفافية النسبية لعملية الخصخصة، لم تكن العملية أبداً منزوعة التسييس. وحين طرح شوري للبيع شركتي نفط كانتا تداران من الدولة في العام 2002، هاجمه فوراً كل حزب من الأحزاب. ووزير الدفاع جورج فيرنانديز، وهو عضو في حزب بهاراتيا جاناتا الذي ينتسب إليه شوري، اعتقد أن بيع الشركتين كان تهديداً لأمن الطاقة في الهند، وهو أمر لم يسوَّ من قبل عن طريق النزاع مع باكستان المجاورة[31]. وكان مانموهان سنغ، وهو مهندس إصلاحات 1991 وعضو المعارضة، ضد البيع كذلك. وفي شهر أيلول/سبتمبر 2003 دخلت المحاكم الهندية أيضاً في الصورة وحكمت أن خصخصة شركتي النفط المملوكتين للدولة كانت تحتاج إلى تصويت في البرلمان. وتوقفت جهود شوري في الخصخصة، وهي العملية التي كان قد كسب من أجلها الثناء في الصحافة الدولية، وأعيد توكيد الشلل الذي جاءت به الزواجر والضوابط.

وحين أُخرج شوري وحزب بهاراتيا جاناتا من السلطة في تصويت ضدهما، في حكم انتخابي غير متوقع على نطاق واسع، قررت أنا وبعض الزملاء في جامعة كولومبيا أن نحلل كارثة الخصخصة المفاجئة تحليلاً موضوعياً. بالنسبة إلى علماء العلوم الاجتماعية، تُعدّ حادثة مفاجأة مثل الانعكاس الانتخابي مفاجأة كاشفة تماماً. وأسعار الأسهم والسندات تتحرك في الغالب تحركاً قوياً استجابة لمثل هذه المفاجآت. هذه التحركات تكشف كيف تفسر الأسواق الحدث، وبالاستنتاج كيف يفسره الجمهور المستثمر. وفي هذه الحالة، هبطت أسهم الشركات التي كانت موضوعة في خطة الخصخصة بأكثر من سبع نقاط في يوم واحد. لقد توقع السوق أن تتحسن فرص نجاح الشركات بعد أن يكون حزب بهاراتيا جاناتا قد خصخصها، وحين ثبت أن تلك الجهود كانت مخيبة للآمال، عكست السوق المكاسب التي تمتعت بها تلك الشركات.

واكتشفنا أيضاً أنه كانت هناك طريقة يمكن بها جعل الخصخصة، بشكل واضح، أقل قابلية للانعكاس، وذلك على الأقل في عيون المستثمرين. فتلك الشركات المملوكة للدولة والموضوعة في خطة من أجل الخصخصة وتصنع تقدماً قابلاً للتصديق نحو تلك الغاية مثل تسريح المستخدمين الزائدين لم ترَ مكاسب سعر أسهمها معكوسة بالقدر نفسه تقريباً. وفي المقابل، فقد استُبعدت من طرف المستثمرين تلك الشركات التي لم تترافق إعلانات الخصخصة لها بعمل قابل للتصديق أي، حين كان هناك مجرد كلام رخيص عن خصخصتها خدمًا ليوقف العملية ، ونعم، ليشلها.

وكما تبين، تفوق الكلام الرخيص على العمل القابل للتصديق. ومعظم الإثارة التي كانت حول الخصخصة وصلت إلى لا شيء، ووقعت في شَرَك رقعة لعبة الداما في العمل الحكومي السياسي الهندي.

جعل القطارات تسير في المواعيد الدقيقة

مهما يكن مثيراً للاهتمام أن نفحص أيجب أن تُملك بنية الهند التحتية ملكية خاصة أم ملكية عامة؟ فربما يكون أكثر نفعاً أن نلقي نظرة أقرب إلى الأرض على الأضرار التي تلحق بالحياة اليومية التي صنعها شلل الهند السياسي. وأحد الأمثلة هو السكك الحديدية الهندية، وكانت قد أنشئت في الأصل من قبل البريطانيين في العام 1853 وهي الآن توظف أكثر من 1. 6 من ملايين الموظفين، وهو ما يجعلها أضخم رب عمل تجاري أو منشأة موظِّفة في العالم. وتسافر القطارات في طول الهند وعرضها، وتقطع ما يصل إجماليه إلى 39,462 من الأميال. وحين كنت فتى سافرت في الغالب في قسم صغير من تلك الأميال في رحلات صيفية مع عائلتي من دلهي إلى بومباي.

تقع محطة قطار حضرة نظام الدين على بعد دقائق قليلة فقط من البيت المهيب لجدي لأمي والمبني من الآجر في نيودلهي القديمة حيث بدأت رحلاتي وأنا تلميذ في المدرسة، ولكن المسافة كانت تستغرق مع أسرتي نصف ساعة لتشق طريقها في الأزقة الضيقة المتلوية كالأفعى، والمكتظة بالباعة المتجولين في الشوارع، وبالحلاقين الموجودين على جانب الطريق. وبالأبقار المتجولة. وحين وصلنا المحطة أخيراً، وكانت قديمة حتى

في السبعينيات من 1970، يبادر الحمالون بالاقتراب منا وهم يرتدون أزياءهم الموحدة الحمراء غير المغسولة، وهو اللباس الحكومي النظامي الذي يصرف لهم، مع أغطية الرأس. وأذكر الخروج من السيارة إلى حشد ضخم من الناس، والعفش، والكلاب الضالة. وكان أفراد العائلات يقفون، أو يجلسون، أو يدورون في كل جانب ينتظرون بصبر قطاراً سوف يغادر في وقت ما في المستقبل، لا يمكن تحديده. وقد استأجر والدي حمالاً، كدس حقائبنا تكديساً عالياً بشكل مستحيل على إطاره السلكي وركض بسرعة غير محتملة عبر الحشد إلى قطارنا، وهناك عوضه والدي المنهك تعويضاً مناسباً. وقبل ركوب القطار، وهو بشكل نموذجي صف من العربات البنية الوسخة لها سقوف بلون أصفر باهت، التحقنا بالمسافرين الآخرين نحدق في لوحة كراسي الجلوس المعلقة عند نهاية كل حجرة. وبشكل ثابت يجد مسافر أو اثنان أن حجوزاتهم التي عملوها من شهر لم تؤمن لهم مقاعدهم المفضلة. وكانت التوسلات والتهديدات الصارخة توجه إلى الجباة الموجودين في كل مكان، وهم يوزعون المقاعد على المسافرين المتوسلين، ولكن ليس على ما يفترض من دون أن ينتقل مبلغ كبير من المال بين الأيدي.

قد تبقى هذه ذكرى غريبة، ولكن الحقيقة هي أن الحالة، مع استثناءات قليلة، مثل نظام قطار دلهي تحت الأرض الممتاز والمتقدم، تبقى حتى اليوم بلا تغيير. مازالت عربات السكك الحديدية الهندية مزدحمة بشكل روتيني بعدد من المسافرين يصل إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف العدد الذي قصد منها أن تحمله، وهو ما يجعل كل وصول ومغادرة ذعراً يندفع فيه الناس فوق مئات من الناس، ويجعله بحراً ضخماً مرتفعاً كالموج من البشر الذين يتدافعون ليجدوا حقائبهم في العربة الأخيرة من قطار الشحن، ثم ليتوسل إليهم عشرات من الحمالين ليؤدوا لهم عمل حمل تلك الحقائب إلى السيارات المنتظرة. والحشد المفرط أكثر من مجرد إزعاج للمسافرين، فهو في الغالب يسمح لركاب من دون تذاكر أن يتسللوا إلى ركوب القطار، وهو ما يؤدي إلى خسائر مالية للسكك الحديدية الهندية. زيادة على ما تقدم، تؤدي حوادث القطارات إلى ما يقارب ثلاث مئة من الوفيات في العام، ويتسبب في حدوث معظمها أناس تدهسهم القطارات.

في محطة بومباي المركزية، التي نزلنا فيها في أثناء إقاماتي المؤقتة الصيفية في طفولتي، أتذكر أننا نصل غالباً إلى المدينة غاطسين في ماء يصل عمقه إلى ارتفاع الركبة، وذلك نتيجة لأمطار موسم رياح المونسون في الصيف ونتيجة لتصريف مياه الأمطار المتدني المستوى في المدينة. وكنا، نحن الأطفال، نبحر زوارق الورق على الطرق المغمورة بالفيضان، وركاب السيارات الذين تركوا سياراتهم على جانب الطريق حتى ينحسر الماء، كانوا يعانون من إزعاج كبير لحماية عيدان الثقاب التي كانوا يحتاجون إليها لتجفيف مفحمات (كاربريتر) سياراتهم بعد أن يصير من الممكن إعادة بدء تشغيل سياراتهم. هذا الفيضان المفرط، هو نتيجة مباشرة لسوء الإدارة وللبنية التحتية الحكومية المعيبة بشكل كامل، وقد حدث الفيضان في بومباي في وقت قريب في العام 2005.

لا ضرورة لدى المنافع المملوكة من الحكومة أن تستسلم لعدم الكفاءة الموجودة في السكك الحديدية الهندية وفي نظام الصرف في بومباي. وقطار الصين بالرفع المغناطيسي حالة لافتة للنظر متصلة بالموضوع. وكانت الصفات التي خطرت في ذهني فوراً في أثناء أول رحلة عالية السرعة أركب فيها هذا القطار من مطار شانغهاي إلى بودونغ هي أنه قطار صقيل، وكفء، ونظيف، ومرتب. وهو منشأة تنتمي إلى عصر الفضاء مستندة إلى تقانة ألمانية، وقد بنيت السكة من الحكومة الصينية في ثلاثة أعوام فقط، ووقعت حادثة واحدة (من دون إصابات) في مدة عامين ونصف العام من التشغيل. واسم القطار ماغليف (maglev) مختصر كلمات "الرفع المغناطيسي" (magnetic levitation) وهي نفسها كناية ترمز إلى براعة الصين وبموجب هذه التقانة يسير مغناطيس في قاعدة القطار على قطعة معدن "مسار"، فتنساب بسبب ذلك تيارات كهربائية عبر المعدن، وتنتج قوة كافية لتدفع المغناطيس نحو الأعلى.

قد يكون القطار المحمول مغناطيسياً استثناء، ولكن القطارات النظامية العادية أيضاً، أي، الخدمات العامة، تعمل في الصين أفضل إلى حد بعيد من عملها في الهند. رحلة قطار سافرتها من نانجينغ إلى شانغهاي كشفت الاختلافات. إن محطة نانجينغ تشبه مطاراً حديثاً، وليس فيه الفوضى العارمة للنشاط الإنساني في نيودلهي. إن الهندسة المعمارية

للمحطة الصينية ليست على غير المعتاد، فهي صفوف من المنصات التي تصل إليها القطارات ولها جسور للمشاة تشكل أقواساً، ولكن الدرج المتحرك الحديث في نانجينغ يشكل تناقضاً حاداً مع الدرج الخرب، المزدحم في الغالب بالمتسولين، الذي يجبر المرء على أن يتسلقه في نيودلهي. ويبدو موظفو الحكومة في محطة القطار منهكين في نيودلهي، أما في نانجينغ فكانوا يلبسون لباساً أنيقاً، وبعضهم في أزياء موحدة قرمزية اللون وبعضهم باللون الأبيض. وإيجاد مقعد ليس مهمة مزعجة في نانجينغ، فالمقعد الواحد لا يخصص للعديد من الناس، وعلى الرغم من أن القطارات مزدحمة، فهي تتحرك بهدوء نحو الواصلين في المواعيد الدقيقة، وكل ذلك مخالف لما هو في نيودلهي. والوقت الوحيد الذي يكون فيه مئات من الناس يدورون في كل جانب في المحطة هو في أثناء العام الصيني الجديد حين تكون كل الصين في حالة حركة. وباختصار ، الخدمات العامة في الصين تعمل.

استعادة الحوار الثنائي المفعم بالمعنى

في حين كان النظام، والانسجام، والتسلسل الهرمي هي الغايات الثابتة للدولة الصينية، فإن الهند تمتلك تراثاً فخوراً من الجماعية، والانشقاق، والحوار. وأي شخص يسعى إلى الدخول في حوار ثنائي مع هذين البلدين يجب عليه أن يفهم الإيديولوجيات المختلفة اختلافاً أساسياً والأحداث السياسية السابقة الخاصة بممارستها الحالية. فهي أمور متأصلة بعمق وموجودة من زمن طويل.

إذا كان الحزب الشيوعي الصيني يريد أن يستمر في إدارة الصين، فعليه أن يعمل نحو الوفاء بالطموحات المتصاعدة لقسم من الشعب أكبر على نحو متزايد، وأن يتحرك إلى ما بعد تقديم السلع المادية الأساسية والخدمات الأساسية. ونجاحه قد بذر البذور لتحدياته المستقبلية. وقبضته على السلطة مستندة إلى عدد كافٍ من الناس يستمرون في قبول التزويد الكفء للحاجات المادية، وربما يقبلون إغراء عضوية الحزب، في مقابل ترك الحزب يؤخر الحريات السياسية مزيداً من التأخير إلى المستقبل.

يجب على الدولة الهندية أن تعتنق ثقافة المحاسبة. الخروج عن الإجماع والتنوع هما صفتان للهند الجماعية يحتفى بهما بحق، ولكنهما ليكونا مستحقين للثناء على النحو

الصحيح، يجب عليهما أن يعززا الديمقراطية بدلاً من إبطائها. وفي حين كانت الهند قد امتلكت مددًا زمنية تستحق الثناء، وهي فترات كان فيها الخطابُ البناء بين مكونات الهند المتنوعة هو الأمر اليومي، فإن الهند الحديثة لم تنتفع انتفاعاً كافياً من الديمقراطية.

obeikandl.com